علم مصطلح الحديث
مخاض التشكّل ومسار النشأة والتطور

بقلم
د/ يوسف عبد اللاوي (*)

ملخص

علم مصطلح الحديث من أهم العلوم الشرعية، ومكانته مستمدة من مكانة السنة النبوية نفسها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ونشوؤه ارتبط بالحاجة إلى قواعد وأسس تنضبط بها أحوال الرواية الحديثية سندا ومتنا، نظرا لانتشار الكذب والتأويل الفاسد من طرف ذوي الأهواء والمذاهب المنحرفة، هذه القواعد يعرف بها صحة الحديث من ضعفه، وعدالة الراوي من جرحه، ولذلك أثر مباشر على منظومة التشريع الإسلامي كله .

وولادة هذا العلم الهام والخطير وتطوره مرّ بمخاض تدرّج فيه بين المحفوظ في الصدور والمثبت في السطور والتناسب مع حاجات العصر والزمان في تطوره.

وهذه صفحات معدودات نلخص فيها أهم المحطات المشار إليها.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، علم الحديث، الرواية، قواعد الحديث النبوي، الحديث الصحيح.

تمهيد

علم مصطلح الحديث أو علم دراية الحديث، من العلوم المقدمة بين سائر العلوم الشرعية، لخطورته وأهميته، فهو بمثابة الضابط للأحكام، لأن به يعرف صحيح الحديث من سقيمه، وأحكام الشريعة مادتها الأساس السنة النبوية .

(*) أستاذ محاضر "أ" بقسم أصول الدين ـ معهد العلوم الإسلامية ـ جامعة الوادي.

يقول الحافظ العراقي في مقدمة شرحه لألفيته[1]: (علم الحديث خطير وقعه ، كثير نفعه ، عليه مدار أكثر الأحكام ، وبه يعرف الحلال والحرام ، ولأهله اصطلاح لا بد للطالب من فهمه فلهذا ندب إلى تقديم العناية بكتاب في علمه) .

ولشرفه وأهميته، ندب لطالب هذا العلم الجليل أن يكون على قدر من مكارم الأخلاق ومحامدها، وصفاء النية وسلامتها.

يقول الإمام ابن الصلاح:" علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم وينافر مساوئ الأخلاق ومشاين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا، فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها "[2] اهـ.

وقبل الخوض في نشأة هذا العلم وجذوره[3] ، يحسن بنا أن نعرف علم الحديث بقسميه، الرواية والدراية (علم مصطلح الحديث) .

أولا: تعريف علم الحديث

علم الحديث يشمل علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية .

1. علم الحديث رواية:

عرفه الدكتور نور الدين عتر بعد سوقه لأشهر التعاريف، والمحترزات عليها بالقول:

فالمختار أن نقول في تعريف علم الحديث رواية: "هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها، وكذا ما ينقل عن الصحابة والتابعين"[4].

فهو علم له علاقة مباشرة بمتن الحديث وضبطه وتحرير ألفاظه، قولا كان أو فعلا أو تقريرا أو صفة .

ومن كتب هذا النوع الصحيحان والسنن الأربعة وكذا المسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية..

2. علم الحديث دراية:

ويطلق عليه أيضا "مصطلح الحديث" أو "علوم الحديث" أو "أصول الحديث" أو "علم الحديث" و"قواعد الحديث".

وعرفه الشيخ طاهر الجزائري بعد استقرائه لمجمل تعاريف النقاد فقال: (علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفية

التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك)[5].

وأوجز الحافظ ابن حجر تعريفه في قالب بديع فقال: (معرفة القواعد المعرَّفة بحال الراوي والمروي)[6].

ونظمه الإمام السيوطي في ألفيته[7] فقال:

علم الحديث ذو قوانين تحد ... يدرى بها أحوال متن وسند

فذانك الموضوع والمقصود ... أن يعرف المقبول والمردود

فعلم الدراية بهذا المعنى له علاقة مباشرة بسند الحديث، بدراسة سنده اتصالا وانقطاعا، وأحوال رجاله ثقة وضعفا، دون إهمال النظر أيضا إلى متون الأحاديث وما بها من علل، فثمرة علم الدراية الحكم على الحديث صحة وضعفا.

وكتب علم الدراية هي كتب علوم الحديث أو مصطلح الحديث الجامعة، أو الكتب التي أفردت لبعض علومه، كعلم الجرح والتعديل، أو علم علل الحديث ... الخ.

ثانيا: جذور علم مصطلح الحديث

علم الحديث دراية أو علوم الحديث ومصطلحه، لا ينفك عن علم الحديث رواية، فهما متلازمان – تقريبا – نشأة وتطورا.

وإذا كانت ثمرة علم مصطلح الحديث وغايته، تمحيص الأحاديث صحة وضعفا، والتحقق من نقل الأخبار والتثبت من صحة مصدرها، فإن جذور ذلك تمتد إلى عصر التنزيل، بما تنزّل من آيات، وما قاله رسول الله ﷺ من توجيهات بهذا الشأن.

قال تعالى بشأن الترهيب من الكذب: ﴿ إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون ﴾[8].

وقال بشأن التثبت: ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا ﴾[9].

وقال محذرا من قبول الأخبار من غير أهلها: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾[10].

وورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة تدور في ذات مضمون الآيات وتزيدها تأكيدا وتوضيحا. من ذلك ما جاء في الحديث الشهير المتواتر: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[11].

وقوله ﷺ: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[12].

وقوله " كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع "[13] .

وقوله : " نضر الله امرأً سمع منا حديثاً ، فبلغه كما سمعه ، فرب مُبَلّغ أوعى من سامع "[14] .

وفي سياق أتمّ قال عليه الصلاة والسلام: " نضر الله امرأً سمع مقالتي ، فحفظها ، فأداها كما سمعها ، فرُب حامل فِقه إلى من هو أفقه منه ، وربَّ حاملِ فقه غيرُ فقيه "[15] .

ثالثا: التطبيق العملي لقواعد هذا العلم في عصر الصحابة

ولقد شكلت جملة هذه الآيات والتوجيهات النبوية مستندا أساسيا للصحابة بعد وفاة النبي ﷺ في الاحتياط عند سماع الأخبار والتثبت من صحة سماع ناقليها .

ورغم أن الصحابة كانوا عدولا ويصدّق بعضهم بعضا، ولا يجوز الظن بأحدهم تعمد الكذب، إلا أن الأخبار صحت بممارسة بعضهم للتثبت عند نقل الأخبار أو سماعها من باب مزيد احتياط وتأكد، لاحتمال وقوع الخطإ في السماع، فهذا عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى الأشعري في حديث الاستئذان ثلاثا: "إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت"[16].

وأم المؤمنين عائشة كما جاء في رواية مسلم تقول: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ"[17].

مع التنبيه أن ذلك لم يكن شائعا على نطاق واسع، لصدق الصحابة، ومتانة دينهم، وسيلان ذهنهم، وقوة حافظتهم، وقرب عهدهم بالنبي ﷺ.

و ها أنا أسوق نماذج تؤكد هذه الحقيقة .

قال الإمام الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في "تذكرة الحفاظ"[18]،"وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: "ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة – أي ابن شعبة – فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك. فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه"[19].

وقال في ترجمة عمر بن الخطاب[20]: "وهو الذي سنّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، فروى الجريري –يعني سعيد بن إياس– عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن أبا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر

في أثره فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع" قال: لتأتيني على ذلك بينة أو لأفعلنّ بك. فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس، فقلنا ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم، كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره"[21].

وقال في ترجمة علي رضي الله عنه[22]: "" وكان إماما عالما متحريا في الأخذ بحيث أنه يستحلف من يحدثه بالحديث فقال عثمان بن المغيرة الثقفي عن علي بن ربيعة عن أسماء بن الحكم الفزاري أنه سمع عليا يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء أن ينفعني منه وكان إذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف صدقته وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ما من عبد مسلم يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له"[23].

ولقد مارست السيدة عائشة رضي الله عنها عملية التثبت في نقل الخبر أو قبوله بشكل أوسع وأعمق من بقية الصحابة رضوان الله عليهم جميعا، ومن ذلك:

ما أخرجه الشيخان[24] سمعت حديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" . فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: "إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه" ، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ زاد مسلم "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ".

رابعا: اعتماد الإسناد منطلقا للتحري في عصر التابعين

وما أن انتصف القرن الأول أو كاد، وأطلت الفتنة برأسها، وتفرقت الأمة أحزابا وشيعا، وازدادت أعداد المنتسبين إلى الإسلام بشكل كبير، بحكم توسع رقعة الدولة الإسلامية، وفيهم من ضعاف النفوس والعقول ممن بقيت بعض شوائب المعتقدات الفاسدة عالقة بهم لضعف تدينهم، وانتشرت البدع والمحدثات، و ركب الناس الصعب والذلول، فتساهل الناس في نقل الأخبار دون تثبت، بل تعمد بعضهم الكذب على رسول الله ﷺ .

حين ذاك قيض الله لهذه الأمة رجالا، يذودون عن حمى سنة رسول الله ﷺ، ينفون عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وكانت مقولة محمد بن سيرين تلخص أبرز ملامح هذه المرحلة .

أخرج مسلم في مقدمة صحيحه[25] عن محمد بن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

ومنذ ذلك الحين صار الناس لا يقبلون إلا حديث من يوثق به دينا وورعا، وحفظا وضبطا، حتى شاعت في عرف الناس هذه القاعدة: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها"[26].

وصار الإسناد سلاحا في وجه العابثين بالسنة النبوية، قال الإمام سفيان الثوري" الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل"[27].

بل صار الإسناد جزءا من الحديث لا ينفك عنه، حتى قال الإمام عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[28].

ورغم هذا النشاط النقدي الملحوظ في البحث عن أحوال السند والمتن، والتحري والتثبت والاحتياط، إلا أن ذلك كله كان شفهيا غير مكتوب لعدم كتابة السنة نفسها بشكل رسمي إلى غاية هذه المرحلة.

يقول الدكتور محمد أبو شهبة –رحمه الله–: (ولم تكن مباحث هذا الفن وقواعده قبل عصر التدوين مدونة في السطور وإنما كانت منقوشة في الصدور. وعلى صفحات القلوب شأنها في ذلك شأن معظم الأحاديث قبل التدوين. وما كان رواة الأحاديث والجامعون له بغائبة عنهم أصول هذا الفن وقواعده، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها في الأذهان، وإن لم توجد في الأعيان وليس أدلّ على هذا مما نقل إلينا من التثبت البالغ والتحوط الشديد في قبول الرواية والعمل بها، والتحرج من الإكثار من الرواية خشية الغلط أو النسيان، أو التزيد والوضع، وقد وضع أساس هذا التثبت الخلفاء الراشدون المهديون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث)[29].

خامسا: بدايات التأسيس لعلم المصطلح تطبيقا لقواعده وإفرادا لبعض مباحثه

ولما بدأ التدوين الرسمي للحديث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز على يد الإمام محمد ابن شهاب الزهري وغيره من العلماء، بدأت تظهر الملامح الأولى للتطبيق الفعلي لعلم مصطلح الحديث على المدوّن من الأحاديث، وذلك من خلال تمحيص الأحاديث وغربلتها –كما بينا سابقا – أي أن قواعده بدأت تطبق فعليا من خلال كتابة الأحاديث بأسانيدها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وتمحيص رجالها، غير أن الأحاديث كانت تدوّن عارية عن أي تعليق مكتوب – فيما نعلم – مما يمكن أن ننطلق منه لنقول أنه بداية لعلم الحديث المسطور.

يقول الدكتور نور الدين عتر: "كان الإمام الزهري أول من عني في هذا القرن بجمع الضوابط وإلقائها إلى الناس، وأمر أتباعه بجمعها، حتى عده البعض واضع علوم الحديث لكن تلك العلوم والضوابط التي وجدت حتى عصرهم كانت محفوظة في صدور الرجال لم يدون شيء منها في كتاب – فيما نعلم – فضلا عن أن يجمعها يضبط قواعدها مصنف خاص"[30].

ومع اتساع نطاق تدوين السنة النبوية كمّا وكيفا في حدود منتصف القرن الثاني، برز عدد من أعلام هذا الفن ممن عرفوا بتخصصهم في نقد الأحاديث والرجال، ومن أبرزهم مالك بن أنس (ت179هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت160هـ)، وسفيان الثوري (ت161هـ)، وسفيان بن عيينة (ت198هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (ت198هـ)، والليث بن سعد (ت175هـ) .

ويبدو أن التصنيف في علم الرجال كواحد من أهم فنون علم الحديث، لم يعرف إلا بعد منتصف القرن الثاني للهجرة وبشكل محدود، إذ بقي تناقل هذا العلم شفهيا هو النمط السائد والغالب، فقد ذكر ابن النديم في " الفهرست" كتاب "التأريخ" تأليف الليث بن سعد[31] (ت 175 هـ) ، و "التأريخ" للإمام عبد الله بن المبارك[32] (ت 181 هـ).

كما ذكر الإمام الذهبي في "التذكرة"[33] أن الوليد بن مسلم (ت 195 هـ) صنف في التواريخ.

ولم يعرف في هذا العصر تصنيف مكتوب في علوم الحديث، أو أي علم ينتسب إليه، إلا ما أشرنا إليه في علم الرجال على قلّته .

سادسا: مرحلة بداية التصنيف الفعلي لبعض قواعده وعلومه

ومع نهايات القرن الثاني وبدايات الثالث، بدأ علم مصطلح الحديث في التشكل بصورة أساسية، أو قل بدأ في وضع اللبنات الصلبة للبناء عليها لاحقا، فاتجه عدد من الأئمة والنقاد إلى إفراد بعض مباحثه بكتب مستقلة، أو تخصيص فصول واسعة له في مؤلفاتهم تتحدث عن بعض قواعده، كشروط الرواية وأقسامها، والبحث في أحوال الرواة من جرح وتعديل وغيرها من مسائل هذا الفن .

وكان من أبرزهم الإمام الشافعي في كتابيه "الرسالة" و"الأم" .

فقد تكلم في "الرسالة" عن الحديث الذي يحتج به، وشرط فيه شروط الصحيح، وتكلم في شرط حفظ الراوي والرواية بالمعنى والمدلس وقبول حديثه، كما أنه ذكر في "الأم" الحديث الحسن، وتكلم في الحديث المرسل وناقش الاحتجاج به بقوة، وبحث في غير ذلك من علوم الحديث.

واستمر الأمر على هذا الحال طوال هذا القرن تقريبا إلى حدود منتصف القرن الرابع، حيث ازداد

الاهتمام بمباحث هذا العلم، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب الرواية إلا ويمزجه صاحبه بعبارات نقدية حديثية، حكما على الحديث أو رجال الإسناد وما يتعلق بذلك من المسائل، فضلا عن إفراد بعض مسائله في مصنفات مستقلة – كما أشرنا – سلفا، كعلم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث، وعلم مختلف الحديث، وعلم غريب الحديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه.. إلخ.

فكان من أبرز من ساهم في إثراء هذا العلم على الشكل الذي وصفت في هذه المرحلة:

– الإمام البخاري (ت 256ه) في جامعه الصحيح، وتواريخه الثلاثة "الكبير" و"الأوسط" و"الصغير"

– الإمام مسلم (ت261ه) في مقدمة جامعه الصحيح، والتي كانت من أبرز ما كتب في هذا العلم.

– الإمام أبو داود السجستاني (ت275ه) في رسالته الشهيرة إلى أهل مكة في وصف سننه وطريقته ومنهجه فيه .

– الإمام الترمذي (ت279ه) في سننه وكان مكثرا من الإشارة إلى قواعد هذا العلم وضوابطه في تعليقه أحاديث كتابه، وكذا ما أثبته في آخر جامعه، في كتاب "العلل" (وهو كتاب جامع لمهمات من المسائل في الجرح والتعديل ومراتب الرواة وآداب التحمل والأداء، والرواية بالمعنى والحديث المرسل. وتعريف الحديث الحسن، وتعريف الحديث الغريب وشرح هذا التعريف)[34] .

– وكتب يحيى بن معين (234ه) في تاريخ الرجال .

– ومحمد بن سعد (ت230ه) في الطبقات .

– وأحمد بن حنبل (ت241ه) "العلل ومعرفة الرجال"..

– وابن قتيبة (ت276ه) في مختلف الحديث .

– ومن أبرز من نبغ في التأليف والكتابة في هذه المرحلة الإمام العلم علي بن المديني (ت234ه) شيخ البخاري، فقد ألف في فنون كثيرا جدا، حتى بلغت مؤلفاته المائتين. وكان له السبق في تصنيف كثير منها، حتى قيل: إنه ما من فن من فنون الحديث إلا ألف فيه كتابا. وكان من أبرزها "علل الحديث"[35] .

– والإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة(ت327ه) "الجرح والتعديل".

سابعا: مرحلة الولادة الفعلية لعلم "مصطلح الحديث" وتطوره

وبعد هذه الجهود الكبيرة، صارت الأرضية مهيأة للانتقال بهذا العلم إلى طور جديد وهو

طور الولادة الفعلية، بعد تشكل ملامحه الأساسية .

فتلقف هذه الإشارات واحد من أبرز علماء هذا الفن وهو:

أبو محمد الحسن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت360هـ)، فألف كتابا سماه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" جمع فيه شتات هذا العلم دون أن يستوعب، وهذه عادة من يسبق للتأليف في أي فن.

ثم تتابع العلماء في التصنيف في هذا الفن، فكان منهم:

– الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) في كتابه "معرفة علوم الحديث" ولكنه لم يهذب ولم يرتب .

– ثم تلاه الحافظ أبو نعيم الأصفهاني صاحب كتاب "حلية الأولياء" و"المستخرج على البخاري" المتوفى سنة 430هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا زاد فيه أشياء على ما في كتابه. لكنه أبقى أشياء لم يذكرها فتداركها من جاء بعده.

– الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الشهير بـ "الخطيب البغدادي" (ت463هـ) في كتابيه الشهيرين "الكفاية في علم الراوية" و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" وقد أفرد لكل من فنون الحديث مصنفا خاصا .

– القاضي عياض (ت544هـ) في كتابه "الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع" مستمدا بحوثه من كتب الخطيب.

– الإمام تقي الدين عثمان بن صلاح الدين الشهرزوري الشافعي (ت643هـ) في كتابه "علوم الحديث" الشهير تحت مسمى "مقدمة ابن الصلاح" حيث جمع فيه شتات ما تفرق في غيره ممن سبقه، فكان له فضل حسن الجمع والاستيعاب والتبويب، حتى صار هذا الكتاب أشهر مصنّف في هذا العلم، بل لو ادعي أنه أول كتاب ظهر في علم مصطلح الحديث يغطي مباحثه ويسد منافذه، لكان ذلك عين الصواب – في نظري ونظر أي منصف – .

والدليل على ذلك أن جميع من جاء بعده اشتغلوا به اختصارا أو تهذيبا أو شرحا وتعليقا أو تعقّبا – كما بيّنا ذلك أثناء عرضنا لأهم مؤلفات هذا العلم في الفصل التمهيدي – .

ثم تتابع العلماء من بعده واستفاض هذا العلم واشتهر إلى يوم الناس هذا.

واستكمالا للفائدة، سأسوق أهم المؤلفات في هذا الفن بعد كتاب ابن الصلاح إلى يومنا والتي تلخص تطور هذا العلم عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، والتي نستكمل بها رسم مشهد نشأة علم

مصطلح الحديث وتطوره عبر العصور .

ثامنا: أهم المؤلفات في علم المصطلح بعد عصر ابن الصلاح إلى يومنا هذا

1- "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق" المعروف اختصارا بـ "الإرشاد" للإمام يحيى بن شرف النووي سنة 676هـ لخص فيه كتاب ابن الصلاح ثم لخصه في كتاب "التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير" وهو الاختصار المشهور والمتداول الذي تناوله العلماء بالشرح، وعلى رأسهم الإمامين السيوطي والسخاوي(36).

2- "اختصار علوم الحديث" للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي المعروف بـ: ابن كَثِيْر المتوفَّى سنة (774هـ) وهو اختصار على مقدمة ابن الصلاح مع تعقّب وزيادات وترجيحات نافعة، وقد علق عليه العلامة أحمد محمد شاكر واشتهر الكتاب بتعليقه تحت مسمى "الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث" .

3-"التبصرة والتذكرة" منظومة في ألف بيت للإمام الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة 806هـ ضمنها كتاب ابن الصلاح وتعقبه، وزاد عليه مسائل نافعة، ثم شرحها شرحا قيما.

4- "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح" ويسمى أيضا "النكت". للحافظ العراقي أيضا.

5- " النكت على كتاب ابن الصلاح " الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ

6- "نخبة الفكر" وشرحه "نزهة النظر" كلاهما للحافظ ابن حجر.

7- "فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث"، للحافظ شمس الدين محمد السخاوي المتوفى سنة 902هـ .

8- "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي" للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911هـ .

9- "اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر"، لمحمد المدعو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي، (ت:1031هـ)، من أحسن شروح النزهة وأنفسها.

10- "المنظومة البيقونية"، لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي المتوفى سنة "1080هـ" في أربع وثلاثين بيتا وتمتاز عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم وسهولة العبارة حتى إنها لتصلح مذكرة للطالب في هذا العلم. وضعت لها شروح كثيرة، ومن أحسنها "التعليقات

الأثرية على المنظومة البيقونية" علي حسن علي عبد الحميد.

11- "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار " للصنعاني محمد بن إسماعيل الأمير المتوفى "1182هـ" . وهو كتاب حافل مفيد.

12- "قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث"للشيخ جمال الدين القاسمي، (ت 1332هـ)

13- "توجيه النظر إلى أصول الأثر"، للشيخ طاهر الجزائري، (ت 1338هـ) .

14-"قواعد في علوم الحديث"، ظفر أحمد التهانوي (ت 1394هـ) .

15- "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (ت 1403 هـ).

16- "أصول الحديث علومه ومصطلحه"، د. محمد عجاج الخطيب .

17- "تيسير مصطلح الحديث" د. محمود الطحان، وهو من أنفع كتب المصطلح في السنوات الأخيرة، بعيد عن الحشو والتطويل، سهل العبارة، بديع في تقسيم أبحاثه بما يساهم في فهم واستيعاب مفردات هذه المادة، ثري بأمثلته ونماذجه التطبيقية، وهو في الأصل مقرر دراسي على طلاب الشريعة في الكويت كما ذكر مؤلفه في مقدمته .

18- "تحرير علوم الحديث" د. عبد الله بن يوسف الجديع، وهو من الكتب المعاصرة الجادة سلك فيها صاحبها منهجا مبتكرا في تقسيم أبحاث هذا الفن، ولم يكتف بجمع أقوال السابقين وقواعدهم وتعريفهم لحدود هذا العلم وتحريراتهم، بل كان يملك نفَسا نقديا في كل ما كتب، فأقرّ ورجّح وانتقد، وشرح واختصر، فكان كتابه لبنة مهمة على درب إعادة تأهيل هذا العلم، ليتناسب وروح هذا العصر، وتحدياته الضخمة التي في جزء منها تواجه السنة النبوية المشرفة .

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز الذي يرسم ملامح علم الحديث في جذوره الأولى ونشأته وتطوره يمكن أن نستخلص عددا من النتائج أهمها .

1- أن روح مصطلح الحديث استمدت من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تحذر من الكذب في الحديث، وتدعو إلى التثبت في نقل الأخبار .

2- أن عددا من مشاهير الصحابة كانوا يستوثقون من نقلة الأخبار ولو كانوا من جيل الصحابة، لا تشكيكا بعدالتهم وأمانتهم، ولكن مبالغة في الاحتياط .

3- التشدد في التعامل بالأسانيد في عصر التابعين، بعد الفتنة ونشوء الفرق وفشو الكذب، فصاروا لا يقبلون حديثا من غير إسناد، للتعرف على أحوال الرجال ثقة وضعفا .

4- بقاء قواعد مصطلح الحديث، المرتكزة أساسا على معرفة أحوال نقلة الأحاديث، شفهية حتى مع بداية التدوين الرسمي للسنة النبوية، ويتعامل معها عمليا بتمييز صحيح الحديث من سقيمه عند التدوين، كما كان يفعل الإمام الزهري على عهد عمر بن عبد العزيز .

5- ظهور بعض المصنفات التي تتكلم عن أحوال الرجال بعد منتصف القرن الثاني للهجرة.

6- بداية التدوين الفعلي لعدد من مباحث علم مصطلح الحديث، كشروط الحديث الصحيح، وصفة من تقبل روايته .. الخ مفرقة في عدد من الكتب، وكذا إفراد عدد من علومه كعلم العلل ومختلف الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم الجرح والتعديل في مصنفات خاصة، وذلك من مبتدأ القرن الثالث وإلى حدود منتصف الرابع تقريبا .

7- الولادة الفعلية لعلم مصطلح الحديث في حدود منتصف القرن الرابع، من خلال ظهور أول مصنف يجمع عددا كبيرا من مباحثه، وهو كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للرامهرمزي .

8- انتعاش حركة التأليف وبلوغه ذروة الاكتمال مع ظهور مقدمة ابن الصلاح في حدود منتصف القرن السابع .

9- تطور هذا العلم من خلال وفرة التأليف وتنوعه عبر العصور التي أعقبت عصر ابن الصلاح.

الحواشي:

---

(1)- شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين العراقي تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002 م، (97/1)

(2)-علوم الحديث، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مكتبة الفارابي، ط1/ 1984 م، ص: 137.

(3)- يمكن الاستفادة من الكتب الآتية: منهج النقد، ص: "51-66"، السنة ومكانتها في التشريع، ص(107-109)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد محمد أبو شُهبة، دار الفكر العربي - بيروت - ص: 27-32، الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو
دار الفكر العربي، الطبعة: القاهرة في 2 من جمادى الثانية 1378هـ ، ص:489-491 .

(4)-منهج النقد في علوم الحديث، د/ نور الدين عتر، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة 1418هـ - 1997م، ص:31 .

(5)-توجيه النظر إلى أصول الأثر، الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى ، 1416هـ - 1995م، (792/1).

(6)-انظر تدريب الراوي ، السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة (26/1) .

(7)-ألفية السيوطي، الأستاذ أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، ص: 3.

(8)- النحل: 105 .

(9)- الإسراء: 36.

(10)- الحجرات: 6 .

(11)- البخاري في كتاب العلم، باب (إثم من كذب على النبي ﷺ) برقم: 110، (52/1)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب (في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ) برقم: 4، (7/1) .

(12)-رواه مسلم في مقدمة صحيحه، باب (في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ) برقم: 1، (7/1) .

(13)-رواه مسلم في مقدمة صحيحه، باب (النهى عن الحديث بكل ما سمع) برقم: 7، (8/1) .

(14)- رواه ابن حبان في "صحيحه" في كتاب (العلم) برقم: 66، انظر "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، محمد بن حبان ، أبو حاتم، البُستي ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، - بيروت -، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م، (268/1)، وقد حسنه محقق الكتاب .

(15)-أخرجه البزار برقم : 3416 انظر: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد ، وصبري عبد الخالق الشافعي ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة -، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م) (8 / 340).

(16)- انظر التذكرة: (12/1) .

(17)- سيأتي تخريجه .

(18)- (9/1).

(19)- رواه مالك في الموطأ، كتاب (الفرائض) باب (ميراث الجدة) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، - بيروت - ، 1406 هـ - 1985 م، (513/2)، كما أخرجه أحمد وأصحاب السنن .

(20)-التذكرة (11/1).

(21)- رواه أحمد في مسنده -طبعة الأرنأووط-، برقم: 19510، (270/32)، ورواه الشيخان بلفظ "إذا استأذن أحدكم ثلاثا" البخاري في كتاب (الإستئذان) باب (التسليم والاستئذان ثلاثا) برقم: 5891 (2305/5)، ومسلم في كتاب (الآداب)، باب(الإستئذان)، برقم: 2153 (1694/3).

(22)- التذكرة (14/1) .

(23)- رواه أحمد في مسنده -طبعة الأرنؤوط- برقم: 2 (179/1) وأبو داود، كتاب (الصلاة)، باب (الاستغفار) برقم: 1521 (86/2)، والترمذي -طبعة شاكر-، كتاب باب (ما جاء في الصلاة عند التوبة) برقم: 406 (257/2).

(24)- أخرجه البخاري، كتاب (الجنائز) باب (قول النبي ﷺ" يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه") برقم: 1226 (432/1) ومُسلم، كتاب (جنائز) باب (الميت يعذب ببكاء أهله عليه)برقم: 929 (2/ 641 .

(25)- صحيح مسلم - المقدمة- باب (في أن الإسناد من الدين) (15/1) -طبعة فؤاد عبد الباقي- .

(26)-الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند

دار إحياء التراث العربي - بيروت- الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م، (15/2) .

(27)-المدخل إلى كتاب الإكليل الحاكم النيسابوري، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، - الإسكندرية -

ص: 29.

(28)–صحيح مسلم –المقدمة– باب (في أن الإسناد من الدين) (15/1) – طبعة فؤاد عبد الباقي– .

(29)–الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شُهبة ،دار الفكر العربي، ص: 27–28 .

(30)–نقلا عن منهج النقد، ص: 60.

(31)–الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (المتوفى: 438هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت – الطبعة: الثانية 1417 هـ – 1997 مـ، ص: 248 .

(32)–الفهرست، ص: 280 .

(33)– تذكرة الحفاظ، (221/1) .

(34)– منهج النقد، ص: 63 .

(35)–المرجع نفسه، ص: 62 .

(36)– السيوطي في كتابه الشهير "تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي" وسيأتي ذكره، والسخاوي في "شرح التقريب" طبع وتداوله العلماء والباحثون في السنوات الأخيرة فقط .

The science of hadith
Origin and evolution

Dr. Youcef Abdellaoui*

ABSTRUCT :

The science of hadith is of the most important Islamic Sciences, it derives its status from the Sunnah itself which is the second source of Islamic legislation. This science is linked to the need for rules and principles in order to adjust the novel of hadeeth because of the spread of lies and corrupt interpretable. By these rules we can know the truth of Hadith, this has a direct impact on the entire system of Islamic legislation. This research deals with the genesis of this science and its development.

Key words: term, The science of hadith, the version of hadith, the Hadith rules, Hadith sahih .

---

* Maître de conférence (A) – institut des sciences islamiques - Université d'El-oued- Algérie.